المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 168
36 صفحة
الخميس 27 مايو 2021

تونس..الى أين؟

أزمة سياسية وتبعات اقتصادية

تفشي الفساد يعمق أزمات البلاد

الترجمان: المرحلة القادمة ستفرض تغيير الدستور

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

في خضم الازمة السياسية

الوضع الاقتصادي يزداد صعوبة في تونس

مجلة «المرصد»

تعيش تونس على وقع ازمة سياسية وصفت بالغير المسبوقة في تاريخها الحديث،في ظل تجاذبات بدأت قبل نحو عام حول الصلاحيات بين رئاسة الجمهورية من جهة، ورئاستَي الحكومة والبرلمان من جهة ثانية، وأدّت إلى تعطيل أداء الفريق الحكومي الجديد اليمين الدستورية، وتأجيل النظر في تشكيل المحكمة الدستورية،وسط سلسلة من الاتهامات والتسريبات.

آخر هذه التسريبات جاء عبر وثيقة نشرها موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، ووصفها بالسرية للغاية، وقال إنها تحدد الخطوط العريضة لخطة الانقلاب «الدكتاتورية الدستورية» لرئيس الدولة قيس سعيّد .وتزعم الوثيقة المنسوبة الى جهة استشارية،»حثّ خبراء الرئيس قيس سعيّد على تفعيل الفصل (المادة) 80 من الدستور وإعلان الحالة الاستثنائية كأداة لتركيز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية»، وهي حالة الاستثناء ويعبّر عنها «بالديكتاتورية الدستورية.

مزاعم نفتها الرئاسة التونسية،ونقلت إذاعة «موزاييك» المحلية، عن مصدر رئاسي، تأكيده، أنّ الرئاسة التونسية ليست لها أي علاقة بالوثيقة التي نشرها موقع «ميدل إيست آي» التي تزعم سعي قيس سعيّد إلى الانقلاب، والتي وصفها بالوثيقة المزعومة والمسرحية رديئة الإخراج».وأوضح المصدر الرئاسي، أن الرئاسة التونسية تترفّع عن مثل هذه الادعاءات التي وصفها بـ«التافهة».

من جانبها علقت نقابة أمن الرئيس والشخصيات الرسمية في تونس على مزاعم الوثيقة،مؤكدة أن الأمن الرئاسي يعمل في حيادية عن كل المشارب السياسية. وقالت النقابة في بيان لها إن «عهد الانقلابات والدكتاتورية ولّى وانتهى». وأضافت أنّ «مهزلة ما يُسمى الوثائق المُسربة لعبة أخرى يراد بها إقحام جهاز الأمن الرئاسي، وما ذكر قيادتها

> تزعم الوثيقة المنسوبة الى جهة استشارية،»حثّ خبراء الرئيس قيس سعيّد على تفعيل الفصل (المادة) 80 من الدستور وإعلان الحالة الاستثنائية كأداة لتركيز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية».

بصفته وشخصه إلا دليل على تصميم هؤلاء الخونة على جر إطارات (كوادر) وطنية إلى مستنقع لا نرومه ولا نستهويه».

وأكدت نقابة الأمن الرئاسي «تمسُّكها بحيادية المؤسسة وتكريس مبادئ الأمن الجمهوري والوقوف على نفس المسافة من الأحزاب والأطياف السياسية».ولفتت إلى أن «كل الأقلام المأجورة ومن يقف خلفها ومن هيأ الظروف لإقحام جهاز الأمن الرئاسي في هذا المستنقع الكلامي سيحاسبون بالقانون».

وفي المقابل،سارعت كتلة ائتلاف الكرامة في البرلمان التونسي،عبر رئيسها سيف الدين مخلوف الى التقدم بقضية جزائية ضد مديرة ديوان رئيس الدولة نادية عكاشة، بخصوص مزاعم «المخطط الانقلابي» الذي تحدث عنه الموقع البريطاني.وطالب مخلوف في الدعوى القضائية بالبحث في جريمة «التآمر لتبديل هيئة الدولة» الواردة في قانون مكافحة الإرهاب.

ويعد ائتلاف الكرامة أحد أبرز المقربين من حركة النهضة الإسلامية وله 18 نائبا في البرلمان من مجموع 217.ويعتبر الائتلاف المثير للجدل من أبرز خصوم الرئيس التونسي قيس سعيد، فيما يعد نوابه الأكثر تهجما عليه.

ويشير مراقبون الى أن الوثيقة المسربة تأتي في سياق استهداف ممنهج لرئاسة الجمهورية ومحاولة تشويهها في اطار الصراع السياسي المستمر منذ اشهر والذي حول الساحة السياسية الى ما يشبه حلبة الملاكمة خاصة مع استشراء العنف داخل قبة البرلمان التونسي والاتهامات المتبادلة بين النواب والسياسيين التي زادت من

يشير مراقبون الى أن الوثيقة المسربة تأتي في سياق استهداف ممنهج لرئاسة الجمهورية ومحاولة تشويهها في اطار الصراع السياسي المستمر منذ اشهر.

تأزيم المشهد السياسي في البلاد.

صراع الصلاحيات ليس الأول من نوعه في تونس فقد سبق أن شهدت البلاد توترا بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، وذلك أثناء تولّي يوسف الشاهد رئاسة الحكومة،لكن الأمر لم يبلغ مرحلة القطيعة وتعطيل أجهزة الدولة،والتزم الطرفان، في نهاية المطاف، الصلاحيات التي حددها الدستور لكليهما.

وتعمق هذه التجاذبات السياسية حدة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس،سجلت لأول مرة منذ سنة 1962 إلى حد اليوم ، تدهورا في الناتج المحلي ونسبة نمو سلبية ب-9% في الوقت الذي كانت تونس تتوقع تسجيل نسب نمو ايجابية ب3% سنة 2020 أي ما يعادل تسجيل تدهور في الناتج الإجمالي المحلي ب 12%.وفق ما اكده محافظ البنك المركزي مروان العباسي.

واعتبر محافظ البنك المركزي خلال جلسة عامة بالبرلمان الجمعة 21 ماي 2021،أن هذا التدهور لم يسبق لتونس أن عاشته.. وحتى في سنة 1962 كانت الازمة اقل حدة على حد تعبيره.وأوضح العباسي أن محركات النمو والتنمية من استثمار وتصدير واستهلاك تشهد شللا يتزامن مع عدم قيام تونس بالإصلاحات اللازمة لتجاوز الاشكاليات الاقتصادي.

صراع الصلاحيات ليس الأول من نوعه في تونس فقد سبق أن شهدت البلاد توترا بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، وذلك أثناء تولّي يوسف الشاهد رئاسة الحكومة،لكن الأمر لم يبلغ مرحلة القطيعة وتعطيل أجهزة الدولة،والتزم الطرفان، في نهاية المطاف، الصلاحيات التي حددها الدستور لكليهما.

واكد العباسي إنّ نسبة الاستثمارات الأجنبية ضمن إجمالي الاستثمارات في البلاد لا تتعدى 13%، وذلك نتيجة الأزمات المتعدّدة، التي تمرّ بها البلاد.وأضاف أنّ الصراعات السياسية، وإدلاء بعض خبراء الاقتصاد بمعطيات اقتصادية مغلوطة والترويج بأن البلاد على وشك الإفلاس، عوامل تعيق مناخ الاستثمار في تونس وتعمّق الأزمة الاقتصادية، حسب تعبيره.

وكانت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (هيكل حكومي)، قد أكّدت منذ أيّام، تراجع الاستثمار الأجنبي في تونس خلال الثلث الأول من العام الجاري بنسبة 31%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، ونوّهت إلى أن جائحة كورونا لعبت دورا سلبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية.وقال الرئيس التونسي قيس سعيّد ،في تصريح لقناة «فرانس 24»، على هامش مشاركته في قمّة تمويل الاقتصاديات الأفريقية، إنّ المناخ السياسي السائد في بلاده غير سليم، غير مشجع على الاستثمار.

وفي ظل التجاذبات المتواصلة بلغ المشهد السياسي في تونس مرحلة من الانسداد غير المسبوق،وتصاعدت المخاوف من تأثيرات كارثية على البلاد خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والصحية والاجتماعية الصعبة التي تمرّ بها البلاد.ويشير المتابعون للشأن التونسي أن الاطراف السياسية التونسية مطالبة بايجاد آليات سياسية ودستورية لحل خلافاتها وانقاذ البلاد من وضعها المتأزم.

اعتبر محافظ البنك المركزي خلال جلسة عامة بالبرلمان الجمعة 21 ماي 2021،أن هذا التدهور لم يسبق لتونس أن عاشته.. وحتى في سنة 1962 كانت الازمة اقل حدة على حد تعبيره.

في جذور الأزمة السياسية في تونس:

الصراع الثلاثي بين سعيّد والغنّوشي والمشيشي

محمد بالطيب

تعيش تونس على وقع أزمة سياسية خانقة، منذ أشهر. وتعود هذه الأزمة إلى الخلافات الحادة القائمة بين رأسي السلطة التنفيذية في البلاد. فقد وصلت القطيعة بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد ورئيس الحكومة هشام المشيشي مراحل متقدّمة.

وليس هذا الخلاف، في الحقيقة، إلاّ واجهة لصراع حقيقي ضمني ومعلن، بين رئاسة الجمهورية والبرلمان، وبين قيس سعيّد وراشد الغنّوشي مباشرةً. فالغنوشي رئيس مجلس نواب الشّعب ورئيس حركة النّهضة أحد أهم مكونات «الحزام السياسي» لهشام المشيشي، الذي تواجه حكوماته خلافات حادة وعميقة جدًا مع قصر قرطاج وصلت حدّ رفض الرئيس قيس سعيّد قبول عدد من وزراء الحكومة لأداء اليمين.

بدأت الأزمة السياسية في تونس ما بعد انتخابات 2019، تتصاعد بنسق بطئ، حتى وصلت نقطتها المفصلية في صيف العام الماضي مع استقالة حكومة إلياس الفخفاخ بتهمة تضارب المصالح. الفخفاخ كان رئيس حكومة مقترح من قبل رئيس الجمهوريّة وحزامه السياسي هو تقريبا بخلاف حركة النّهضة نفس الحزام البرلماني الذي يعلن دوما تماهيه مع مواقف رئيس الجمهوريّة وخاصة الكتلة الديمقراطية (حزب حركة الشعب، وحزب التيار الديمقراطي).

يمكن القول أن الصراع الحقيقي بين الطرفين (قيس سعيد والغنوشي) قد بدأ بشكل فعلي عندما اتصل الغنوشي لصفته رئيسًا للبرلمان برئيس المجلس الرئاسي الليبي السابق فائز السرّاج ليهنّئه بـ«استعادة السيطرة على قاعدة الوطية». هذا الاتصال الذي أغضب رئيس الجمهوريّة ورأى فيه تعديًا على صلاحيته الدستورية باعتباره المسؤول الأوّل عن ملفي الخارجية والدّفاع. وردّ الرئيس سعيّد على هذه الحركة من رئيس بالبرلمان بتصريح غاضب قال فيه إن لتونس رئيس واحد في الدّاخل والخارج.

هذا الاتصال كلّف رئيس البرلمان جلسة مساءلة حادة من قبل أعضاء مجلس الشّعب. وتوجّه النوّاب من الكتل الدّاعم لرئيس الجمهورية بخطابات شديدة العنف نحو رئيس البرلمان، وكذلك كتلة الحزب الدستوري

> الغنوشي رئيس مجلس نواب الشّعب ورئيس حركة النّهضة أحد أهم مكونات «الحزام السياسي» لهشام المشيشي الذي تواجه حكوماته خلافات حادة وعميقة جدًا مع قصر قرطاج .

الحر وبعض المستقلين.

كانت قضيّة تضارب المصالح التي واجهها رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ، أحد أهم النقاط المفصليّة كذلك بين الطرفية، بين الغنوشي وحركة النهضة من جهة وبين قيس سعيّد من جهة أخرى. أثيرت هذه القضيّة في وقت شديد الحساسية عندما كانت الحكومة تواجه الموجة الأولى من جائحة كورونا. الحكومة التي كانت تضم عناصر نهضاويّة بعضها على خلاف كبير مع الغنوشي نفسه. كان مطلب النّهضة هو توسيع الحزام الحكومي بإدخال حزب قلب تونس، الذي يترأسه نبيل القروي المتهم في قضايا فساد وتهرّب ضريبي.

كان رفض الفخفاخ ومن ورائه الرئيس قيس سعيّد حاسمًا في هذا الاتجاه. فبدأت حركة النهضة في جمع الإمضاءات لتقديم عريضة لسحب الثقة من رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ وبالتالي فإن المبادرة في تعيين رئيس حكومة جديد يقبل بشروط النّهضة ستعود للحزب الأغلبي في البرلمان وهو النّهضة نفسها. لكن رئيس الجمهوريّة طلب من رئيس الحكومة تقديم إستقالته، لقطع الطريق عن النّهضة في تعيين رئيس حكومة جديد، وبالتالي تعود المبادرة لرئيس الجمهورية مرّة أخرى.

عادت المبادرة إلى الرئيس قيس سعيّد، بعد إستقالة الفخفاخ التي استبقت عريضة سحب الثقة. فقام بتعيين هشام المشيشي وزير الدّاخلية في حكومة الفخفاخ.

وقبل عرض حكومته على البرلمان كان هشام المشيشي قد اختار حزامه السياسي بعيدًا عن رؤية رئيس الجمهورية وحلفائه، وتموضع مع حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة المقرب من النّهضة. وبالتالي في الخندق المقابل لخندق رئيس الجمهوريّة.

من تلك اللحظة بدأت الأزمة السياسية ترتسم بشكل واضح في

> قضيّة تضارب المصالح التي واجهها رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ، أحد أهم النقاط المفصليّة كذلك بين الطرفين، بين الغنوشي وحركة النهضة من جهة وبين قيس سعيّد من جهة أخرى.

تونس. رئيس الجمهورية ببعض الحلفاء في البرلمان خاصة من الكتلة الديمقراطيّة، في مقابل تحالف يقوده الغنوشي رأسا يضم رئيس الحكومة وحزامه البرلماني الذي تتزعمه النّهضة. وفي هذا الصراع كانت المواجهة شديدة الحدّة.

رفض رئيس الجمهوريّة قبول أداء يمين بعض أعضاء حكومة هشام المشيشي بعد تغيير وزاري، بسبب ما قيل إنّه اتهامات بالفساد. كما رفض الإمضاء على قانون المحكمة الدستورية الذي مررته حركة النهضة بدعم من الحزام السياسي لحكومة المشيشي ونواب آخرين. وقد رفض رئيس الدّولة التوقيع مرتين على هذا القانون بسبب ما قال انه فوات للآجال الدستورية التي تستوجب إنشاء هذه المحكمة منذ العام 2015.

وفي وسط كل هذا لم تتوقف المناكفات الإعلامية ولا التصريحات المتبادلة ولا الحملات على مواقع التواصل الاجتماعية. صراعٌ شديد، وصل لحد الاتهامات بالتخطيط للانقلاب ونصب المحاكمات الإعلامية للرئيس في المنابر الإعلامية التابعة لحركة النهضة أو القريبة منها. وخطابات عنيف تحت قبة البرلمان ضد رئاسة الجمهورية من نواب تابعين للحزام السياسي لرئيس الحكومة.

رفض رئيس الجمهوريّة قبول أداء يمين بعض أعضاء حكومة هشام المشيشي بعد تغيير وزاري، بسبب ما قيل إنّه اتهامات بالفساد. كما رفض الإمضاء على قانون المحكمة الدستورية الذي مررته حركة النهضة بدعم من الحزام السياسي لحكومة المشيشي .

سنوات من التعطيل.. المحكمة الدستورية في تونس وتأثيرات الصراع السياسي

شريف الزيتوني

جدل كبير مازالت تطرحه المحكمة الدستورية في تونس. الخلافات حولها ليست قانونية كما يفترض أن تكون وربما القانوني فيها ليس بالتعقيد الكبير، بل منذ الحديث عن تشكيلها كان الخلاف سياسيا في ظل الأزمات المتكررة وغياب مناخ الثقة بين الفرقاء، خاصة مع حركة النهضة التي يتهمها خصومها أنها المتسببة في تعطيلها بسبب رغبتها في تشكيلها على حسب ما ترغب، سواء في الفترة النيابية السابقة (2019/2014) عندما لم تجد أي صيغة حتى مع حلفائها في الحكم لإيجاد صيغة يتم تمريرها عبرها أو في الفترة النيابية الحالية (2024/2019) التي زادت الخلافات حولها مع معارضيها، إضافة دخول رئاسة الجمهورية على خط «المعركة» واعتبارها أن إجراءات تشكيلها غير دستورية.

المحكمة الدستورية بحسب تعريف وزارة العدل التونسية هي «هيئة قضائية مستقلة تتركب من اثني عشر عضوا من ذوي الكفاءة، ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون الذين لا تقل خبرتهم عن عشرين سنة. يعين كل من رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون ويكون التعيين لفترة واحدة مدتها تسع سنوات. يجدّد ثلث أعضاء المحكمة الدستورية كل ثلاث سنوات، ويسدّ الشغور الحاصل في تركيبة المحكمة بالطريقة المعتمدة عند تكوينها مع مراعاة جهة التعيين والاختصاص».

تعتبر المحكمة الدستورية التونسية إحدى أهم العناصر الجديدة التي جاء بها الدستور المصادق عليه من قبل البرلمان في يناير 2014 الذي حثّ على إحداث قضاء دستوري حقيقي يسهر على احترام الدستور من طرف جميع الهياكل العمومية والخاصة، ويكون المحصن للمنظومة القانونية التونسية. تمّ ضبط اختصاصاتها في نقاط تخص المؤسسات العليا للدولة في علاقة بالدستور وبالرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والنواب) وأيضا بالمعاهدات الدولية. وبالنسبة لرئاسة الجمهورية تكون حاسمة حتى في

جدل كبير مازالت تطرحه المحكمة الدستورية في تونس. الخلافات حولها ليست قانونية كما يفترض أن تكون وربما القانوني فيها ليس بالتعقيد الكبير، بل منذ الحديث عن تشكيلها كان الخلاف سياسيا في ظل الأزمات المتكررة وغياب مناخ الثقة بين الفرقاء، خاصة مع حركة النهضة التي يتهمها خصومها أنها المتسببة في تعطيلها بسبب رغبتها في تشكيلها على حسب ما ترغب.

مسألة الإعفاء، وهذا جزء من أسباب الخلاف الحالي.

تعتبر المحكمة اليوم محل تجاذبات سياسية تهدد إمكانية تشكيلها حيث ألقت الأزمة التي تعيشها البلاد بضلالها على فرضيات التوافق حول أعضائها. بل ربما تكون الهيئة الدستورية الوحيدة التي يختلف حولها الجميع بسبب عدم الاتفاق على الأسماء التي يقدّمها البرلمان ورغبة كل طرف في تعيين مقربين منه على رأسها، بالإضافة إلى ما ذهب إليه الرئيس قيس سعيّد في علاقة بآجال التعيين التي سيتطرق لها المقال لاحقا.

والحديث عن المحكمة الدستورية هنا ليس تقنيا لأن ذلك لا يعني المتابع كثيرا وحتى التفصيل فيه قد لا يكون دقيقا، لكن الحديث سيكون سياسيا على اعتبار أن ما يقع في تونس من صراع في جزء كبير منه كذلك، وهذا كان منتظرا في ظل الإشكال الذي يُطرح حول التموقعات البرلمانية وغياب الأغلبيات الحاسمة في مثل هذه الحالات، لكن هناك إشكال آخر قد يتسبب في تعطيلها هو زمنية التشكيل التي حددها دستور 2014، بسنة على

المحكمة الدستورية بحسب تعريف وزارة العدل التونسية هي «هيئة قضائية مستقلة تتركب من اثني عشر عضوا من ذوي الكفاءة، ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون الذين لا تقل خبرتهم عن عشرين سنة. يعين كل من رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون ويكون التعيين لفترة واحدة مدتها تسع سنوات. يجدّد ثلث أعضاء المحكمة الدستورية كل ثلاث سنوات، ويسدّ الشغور الحاصل في تركيبة المحكمة بالطريقة المعتمدة عند تكوينها مع مراعاة جهة التعيين والاختصاص».

الأقصى بعد صدوره وهذا ما لم يحدث بسبب عجز البرلمان على تعيين أربعة أعضاء، وهذا خلق تأويلات كثيرة تفرض إجراءات جديدة وغير عادية.

ربما يكون من غير الموضوعية اتهام طرف بعينه في الخلافات الحاصلة حولها، لكن المتابع للشأن السياسي التونسي، سيجد نفسه أمام طرف ثابت في الأزمة وهو حركة النهضة. الحزب الذي كان مساهما في صياغة الدستور في فترة المجلس التأسيسي (2014/2011)، وهو الذي كان أحد الأحزاب الأغلبية في فترتي الانتخابات السابقتين، وفي كل مرحلة يتعطل تشكيل المحكمة يبحث عن خصم تتوجه له الاتهامات آخرهم رئيس الجمهورية الذي تناصبه النهضة العداء بسبب ما يعتبره البعض عدم رضوخ لخياراتها «وابتزازاتها».

الحديث عن أزمة المحكمة الدستورية يعيدنا إلى الفترة البرلمانية السابقة، وهي الفترة التي عرفت تناقضات غريبة، حيث أن حزبي نداء تونس والنهضة كانا في ائتلاف حكومي وبرلماني موسع يمكنهما من انتخاب أعضاء المحكمة، لكن على الرغم من التوافقات السياسية لكن قاعة البرلمان كانت مسرحا لخلافات كبيرة بينهما تؤكد أن لقاءهما السياسي كان مغشوشا وفي إطار مطامح سياسية ليس أكثر وقد أكدت الأيام

الحديث عن أزمة المحكمة الدستورية يعيدنا إلى الفترة البرلمانية السابقة، وهي الفترة التي عرفت تناقضات غريبة، حيث أن حزبي نداء تونس والنهضة كانا في ائتلاف حكومي وبرلماني موسع يمكنهما من انتخاب أعضاء المحكمة، لكن على الرغم من التوافقات السياسية لكن قاعة البرلمان كانت مسرحا لخلافات كبيرة.

صحة ذلك حتى في حزب نداء تونس الذي انقسم إلى شقوق عصفت به بسبب صراعات داخلية على المواقع وعدم الرضى على تغييب البعض في الحكومة.

وعلى الرغم أن العام 2018، كان الأقرب في تعيين رباعي البرلمان للمحكمة، لكن ذلك لم يتم بسبب التجاذبات بين الحكومة والمعارضة وحتى داخل الحكومة نفسها، فلم يتم انتخاب سوى عضو واحد لكن عدم الاتفاق على البقية أعاد الأمور إلى نقطة البداية، وتواصل الأمر إلى نهاية الفترة النيابية أين كان الاعتقاد سائدا بأن الأمور ستذهب في الاتجاه الصحيح، وهو ما لم يحصل أيضا.

بعد انتخابات 2019، تغيرت الخارطة السياسية، صعدت قوى جديدة بعضها منسجم مع الثورة التي وقعت في 2011، ويعتبر نفسه عنوان الدفاع عنها بعد أن النهضة خذلتها النهضة بتنازلاتها الكثيرة وهنا الحديث أساسا على على حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب، وبعضها رافض لتلك التحولات باعتبارها المتضرر الأساسي منها وتمثله عبير موسي باسمها وبعنوان حزبها الدستوري الحر. بالإضافة إلى هؤلاء صعد «تيار» جديد متسلح بالشعبوية، ويرى مراقبون أنه إلى جانب الدستوري الحر حالتين متوترتين تسيران بالبلاد إلى مسارات خطيرة باعتبارهما عنوانين قصويين يخوضان معركة

بعد انتخابات 2019، تغيرت الخارطة السياسية، صعدت قوى جديدة بعضها منسجم مع الثورة التي وقعت في 2011، ويعتبر نفسه عنوان الدفاع عنها بعد أن النهضة خذلتها النهضة بتنازلاتها الكثيرة وهنا الحديث أساسا على على حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب، وبعضها رافض لتلك التحولات باعتبارها المتضرر الأساسي منها وتمثله عبير موسي باسمها وبعنوان حزبها الدستوري الحر.

ضد بعضهما على حساب القضايا الحقيقية للناس والتي يعتبر كلهما أنه ممثل لهما.

وبعد فترة قصيرة من الهدوء عادت أزمة المحكمة الدستورية إلى واجهة الخلافات والكل يتهم الكل بتعطيلها. وإذا كان حزبا الشعب والتيار أكثر ليونة في النقاشات التي تخصها، فإن النهضة وكتلة «الكرامة» القريبة منها وجدا نفسيهما في مواجهة معارضة من القصر، لكن في إطار دستوري أراد الرئيس أن يناور بدوره في عملية لا تخفي رسائل حول أزمة الحكم وتعطل تشكيل الحكومة. فالرئيس قيس سعيد وفي آخر تطور حول المحكمة الدستورية، وبعد أن وفر البرلمان نصابا يمكنه من إدراج تعديلات تتعلق بتنقيح القانون الخاص بالمحكمة الدستورية، بهدف تسهيل عملية التعجيل إرسائها، وهو تعجيل يرى قيس سعيّد أنه يستهدفه وعلى ذلك تعامل مع الأمر بشكل قانوني بحت متخل عن كل ليونة سياسية تجاه خصوم لم يعد لهم من هدف إلا الحرب عليه بشتى الطرق، خاصة أنهم يرسلون عبر صراعهم رسالات تهديد مبطنة عن فرضيات العزل وغيرها من تحجيم لصلاحيات الرئيس.

بعد سنوات على ما عرف بالمسار الديمقراطي في تونس مازالت العديد من الملفات عالقة وتنتظر أن يتحمل الفرقاء مسؤولياتهم في حلها. وخلاصة القول في علاقة بالمحكمة الدستورية أن الجميع يتعامل معها سياسيا، وعوض أن تكون حلا لإشكاليات قانونية، مازالت اليوم تخضع للصراع السياسي في مؤشرات على تواصل تعطيلها إلى الانتخابات المقبلة.

بعد سنوات على ما عرف بالمسار الديمقراطي في تونس مازالت العديد من الملفات عالقة وتنتظر أن يتحمل الفرقاء مسؤولياتهم في حلها. وخلاصة القول في علاقة بالمحكمة الدستورية أن الجميع يتعامل معها سياسيا، وعوض أن تكون حلا لإشكاليات قانونية، مازالت اليوم تخضع للصراع السياسي في مؤشرات على تواصل تعطيلها إلى الانتخابات المقبلة.

تونس .. أزمة إقتصادية حادّة في ظل واقع سياسي متوتر

رامي التلغ

تعيش تونس أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة فاقمت من تردي الأوضاع المعيشية ومعدلات البطالة ووسعت من دائرة الفقر، وذلك بالتزامن مع أزمة سياسية غير مسبوقة.

فجميع المؤشرات الراهنة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن تونس تتجه تدريجيًا إلى خريف اقتصادي واجتماعي صعب وساخن،إذ كشف مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في وقت سابق عن تقديرات صادمة، وتوقع تراجع نسبة النمو إلى حوالى 6,5% سلبي، ما سيتسبّب بانكماش اقتصادي حاد، مرجحًا في بيان أصدره، أن تشهد محرّكات النمو الأساسية انخفاضاً كبيراً في نسق تطورها، بخاصة الاستثمار، بسبب الأوضاع الناجمة عن جائحة كورونا وتقلّص حجم المبادلات التجارية مع الخارج الناتج أساساً من تراجع الطلب في منطقة اليورو واستمرار الصعوبات في قطاعَيْ النفط والفوسفات، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الذي قد يعصف بمساعي الإنقاذ المنتظرة.

كما يتوقع المراقبون أن هذا الانكماش سيجعل من الاقتصاد التونسي في حالة انتظار دائمة لمعجزة من أجل الخروج من دائرة المخاطر، وذلك بسبب انعدام رافعات الإنعاش الذاتية وغياب الإرادة السياسية القادرة على إرساء منوال تنموي قائم على الإصلاح في مرحلة أولى والبناء في مرحلة ثانية، وبالتالي إنقاذها من حالة عدم القدرة على سداد التزاماتها وأمين احتياجاتها إلى الاستقرار والرخاء.

وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة 26% في 2020 لتصل إلى 1,83 مليار دينار، مقابل 2,47 مليار دينار في 2019، حسب بيانات لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

اكدت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي تراجعت الاستثمارات الدولية المتدفقة على تونس، خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020، بنسبة 26,4 بالمائة كمؤشر على تأثر البلاد بتداعيات جائحة كورونا. وأشارت الأرقام ان :» استقطاب تونس لاستثمارات بقيمة 1506,6مليون دينار (م د)، الى موفى سبتمبر 2020، مقابل 2408,4 م د خلال الفترة ذاتها من سنة 2019.

أيضا تراجعت الاستثمارات الدولية في المحافظ المالية بنسبة 68,4بالمائة و بلغت في موفى الثلاثية الثالثة من سنة 2020، حوالي 47,7 م د مقابل 149,8 م د، في 2019.

اما بالنسبة الى الاستثمار في مجال الطاقة فقد شهد

،اعتبر محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي،الجمعة، الأوضاع الاقتصادية في البلاد بأنها «الأصعب» على الإطلاق. جاء ذلك في مداخلته أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان)، في إحاطة حول نتائج زيارة وفد تونسي لواشنطن في وقت سابق من أيار/ مايو الجاري، ومباحثاته مع صندوق النقد الدولي.

تراجعا هاما بلغ نسبة 23,5 بالمائة وفق وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بلغت نسبة الاستثمار في مجال الطاقة مع موفى سبتمبر 601,7 م د، مقابل 786,3 م د سنة 2019، و يعود هذا التراجع بحسب الوكالة الى :» تدهور سعر برميل النفط الى أدنى مستوياته التاريخية خلال 2020 اضافة الى الاحتجاجات والاعتصامات التي شهدتها اغلب مناطق الإنتاج.

في ذات الصدد،يقول الخبير ووزير الاقتصاد السابق حكيم بن حمّودة «تنضاف تداعيات الجائحة الى عجز القطاع الحكومي المتزايد منذ عشر سنوات وإلى نظام تنموي يعتمد على يد عاملة بخسة» ولم يعد يلبي الاحتياجات منذ تسعينات القرن الماضي، مضيفا أن الوضع «مقلق للغاية».

يقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد التونسي سيسجل نموًا بنسبة 3,8 بالمئة خلال 2021، لكن استمرار الجائحة قد يلقي بثقله على نهوض الاقتصاد ويؤخره.

ودعا صندوق النقد الدولي في السابق الحكومة التونسية الى تغيير سياسة منظومة الدعم وجعلها مخصصة فقط لمن يحتاجها من المواطنين. ومنذ 2020، وضعت الحكومة نظاما لمراجعة أسعار البترول أفضى الى زيادات متكررة مؤخرا.

واعتبارًا من الربع الثاني من هذه السنة، تتجه الحكومة الى تغيير نظام الدعم تدريجيا وعلى مدى سنتين وتوجيهه للفئة الاجتماعية المستهدفة من خلال مساعدات مالية مباشرة.

لكن زيادة أسعار المواد الأساسية مسألة حساسة جدًا في ظل الاحتقان الاجتماعي ويُخشى أن تؤدي إلى احتجاجات على غرار ما حصل في العام 2018 حين حركت إجراءات التقشف التي تم تبنيها في تلك السنة حالة من التعبئة القوية ودعوات من المجتمع المدني لإعادة جدولة الديون بدلاً من الاقتراض مرة أخرى.

وأكد رئيس الحكومة هشام المشيشي السبت أن «هذه المحاولات لإنقاذ الاقتصاد الوطني هي الفرصة الأخيرة»، مشددا على ضرورة الوحدة الوطنية للخروج من الأزمة، في حين لا يوفر المشهد السياسي المجزأ والصراع القائم بين الحكومة والرئاسة والبرلمان مناخا مناسبا أو يتيح الوصول الى توافقات يطالب بها المانحون الدوليون كشرط أساسي.

ولا تقترح الحكومة إمكانية تخفيض فاتورة رواتب القطاع العام التي تتجاوز 17 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي

> شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة 26% في 2020 لتصل إلى 1,83 مليار دينار، مقابل 2,47 مليار دينار في 2019، حسب بيانات لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

"وضع المالية العمومية التونسية حرج للغاية، فحجم الدين الخارجي وصل إلى مستويات مخيفة، وهو الأمر ذاته بالنسبة للدين الداخلي الذي يؤثر سلبًا على الوضعية المالية والاجتماعية."

ويعتبرها المانحون مفرطة، وتقترح بد لاً من ذلك تحسين أدائه.

وإبان زيارته لتونس في شهر مارس أكد نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بالحاج أن الوقت قد حان في تونس من أجل وضع مشروع وطني شامل يهدف لإنقاذ البلاد التي تعيش على وقع أزمة سياسية أصبحت لها تداعيات كارثية على الاقتصاد.

وطالب بلحاج السلطات التونسية بالانطلاق بشكل عاجل نحو خريطة طريق واضحة وبرنامج يقنع الشركاء الدوليين بجدية البلاد ورغبتها الحقيقية في الإصلاح.

يجمع عديد من الخبراء في الشأن الاقتصادي وحتى السياسي، على أن حل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وإبعاد شبح الإفلاس، يبدأ في جزء كبير منه بتوفير أرضية حوار سياسي مفقودة حاليا بين الأحزاب في الحكم والمعارضة من جهة، والرئاسات الثلاثة (البرلمان والحكومة والجمهورية) في ظل فشل المبادرة التي طرحتها منظمة اتحاد الشغل لإجراء حوار سياسي واقتصادي واجتماعي شامل.

في سياق متصل،اعتبر محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي،الجمعة، الأوضاع الاقتصادية في البلاد بأنها «الأصعب» على الإطلاق. جاء ذلك في مداخلته أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان)، في إحاطة حول نتائج زيارة وفد تونسي لواشنطن في وقت سابق من أيار/ مايو الجاري، ومباحثاته مع صندوق النقد الدولي.

وقال العباسي إن «الوضعية الاقتصادية لا يمكن أن تكون أصعب مما هي عليه الآن». وأوضح المسؤول التونسي أن محادثات تقنية بدأت في 18 مايو مع خبراء صندوق النقد الدولي، للتباحث حول مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وستتواصل على مدى 3 أسابيع.

وقال إن «هذه المحادثات سيعقبها في فترة لاحقة انطلاق المفاوضات مع الصندوق للتوصل إلى اتفاق حول قرض جديد».

واعتبر العباسي، في مداخلته أمام البرلمان، أن «مناخ الأعمال في تونس متردي جدا رغم توفر الفرص، ومن المتوقع تراجع الاستثمار بنسبة 14 بالمئة عام 2021». وزاد: «هناك العديد من الإمكانات لكنها غير مستغلة،

"الانكماش سيجعل من الاقتصاد التونسي في حالة انتظار دائمة لمعجزة من أجل الخروج من دائرة المخاطر."

خصوصا في قطاعات الفوسفات والنفط والغاز والاستثمار».

من جهة أخرى، فإنّ وضع المالية العمومية التونسية حرج للغاية، فحجم الدين الخارجي وصل إلى مستويات مخيفة، وهو الأمر ذاته بالنسبة للدين الداخلي الذي يؤثر سلبًا على الوضعية المالية والاجتماعية خاصة وأنّه يعيق تمويل الاقتصاد باعتبار أنّ الموارد المعبّأة من طرف الدولة تنقص من السيولة ومن قدرة القطاع المصرفي على التمويل.

ويُتوقع أن تصل ديون تونس بنهاية هذا العام إلى 94 مليار دينار (32،3 مليار دولار)، أي ما يعادل 75،1% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن البعض يرجح أن تتجاوز ذلك السقف بكثير في حال تواصلت الأزمة.

جدير بالذكر أن وكالة التصنيفات العالمية «موديز» بآخر مراجعة للوضع الائتماني لتونس،خفضت تصنيف البلاد من بي 2 إلى بي3 ، مع الحفاظ على نظرة مستقبلية سلبية.

من ذلك،يرى مراقبون أنه بات من المؤكد أن الأشهر القادمة ستكون صعبة على تونس في ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، ولكن مبعث الخوف الرئيسي للتونسيين في الوقت الراهن، هو أنّ تتفاقم الأزمة سياسية مما سيزيد في تعقيد الوضع الإجتماعي ما يمكنه أن يؤدي إلى إحتقان يصل بالبلاد إلى الإنهيار.

** حل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وإبعاد شبح الإفلاس، يبدأ في جزء كبير منه بتوفير أرضية حوار سياسي مفقودة حاليا بين الأحزاب في الحكم والمعارضة من جهة، والرئاسات الثلاثة من جهة أخرى.

تفشي الفساد يعمق أزمات تونس

نجاة فقيري

تواجه تونس منذ سنوات استشراء غير مسبوق للفساد والأزمات على كل الأصعدة، فإذا لم تستثني الأزمات مجالا بدءا بالسياسي مرورا بالإقتصادي وصولا إلى الاجتماعي والصحي، فإن الفساد تغلغل في كل مفاصل الدولة التونسية حسب ما أثبتته الإحصائيات والأرقام المحلية منها والعالمية، ودعّمه الخبراء والمحللون.

قال الرئيس التونسي قيس سعيّد، في تصريح إعلامي خلال زيارته لباريس منذ أيام قليلة، أن الدولة التونسية تشهد حالة من الفساد المستشري «كأسراب الجراد»، مؤكدا أن «تونس تملك كل الثروات ولكن للاسف كلما زادت النصوص زادت اللصوص». وتساءل الرئيس التونسي هل أن البلاد «بالفعل دولة فقيرة ام انها دولة نهبها من نهبها من الداخل؟ «. يقول المحللون في هذا السياق أن تونس لم تتعرض فقط للنهب بل واجهت «أعظم استنزاف» طال كل هياكلها وقطاعاتها، وسلك القضاء أيضا.

احتلت تونس المرتبة 69 عالمياً ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وفق بيان لمنظمة انا يقظ (منظمة رقابية تونسية) التي تمثل المنظمة الدولية في تونس. وكشف المؤشر ان المرتبة التي تحصلت عليها تونس هي الأعلى منذ 10 سنوات، وآخرها المرتبة 74 سنة 2019.

واعتبرت المنظمة انه رغم هذا التقدم الضئيل فإن تونس ، لازالت دون معدل 50 نقطة، وهو ما يعكس نقصا فادحا في مقومات الحوكمة والشفافية في القطاع العام تزامناً مع التضييقات الممارسة على المبلغين عن الفساد في القطاع العام.

وشددت أنا يقظ،على أهمية الإرادة السياسية والقضائية في انفاذ القوانين ذات العلاقة بشفافية الحياة العامة. وأوصت بضرورة تعزيز قوة المؤسسات الرقابية وبأن يكون لدى سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية ما يكفي من الأموال والموارد والاستقلالية التي تمكّنها من أداء واجباتها ، وضمان وجود معاملات تعاقد مفتوحة وشفافة لمكافحة ارتكاب المخالفات، وتحديد تضارب المصالح، وضمان التسعير العادل.

ملف الفساد في تونس ثقيل ولا ينفك يعود إلى الواجهة في كل محفل ليعرقل مساعي الدولة التونسية للخروج من بوتقة الأزمات والتراجع الرأسي الحاد لكل مقومات التنمية والإصلاح سواءا السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ما تسبب في أضرار وخيمة عقدت الوضع السياسي في البلاد وعطلت

> قيس سعيد: تونس تملك كل الثروات ولكن للاسف كلما زادت النصوص زادت اللصوص.

الاقتصاد الوطني الذي ينهار بقوة ويشارف على الإفلاس، وفاقمت الوضع الاجتماعي حيث تزعزعت الطبقات الاجتماعية وانهار بعضها فيما اندثر بعضها وتجاوز خط الفقر في أسوأ أزمة تشهدها البلاد على الإطلاق.

مثل النصف الثاني من العام 2020، انفجارا لأوجه عديدة من الفساد في تونس بدأت بقضية شبهة تضارب المصالح التي لاحقت أعلى هرم في السلطة التونسية ،رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، والتي أكدتها هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (دستورية مستقلة) بوجود «شبهة تضارب مصالح لرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، لامتلاكه أسهما في شركات تتعامل مع الدولة تجاريا وهو ما يحجّره (يحظره) القانون».

وطفت عدة ملفات فساد متنوعة طالت كل المجالات بدءا بملف «القمح الفاسد» المستورد الذي تورط فيه موظفين تابعين لوزارة الصحة تم إيقافهما لعدم إجرائهما التحاليل الضرورية على شحنة القمح المستورد، قبل نقلها خارج الميناء للاستهلاك، إضافة إلى تواتر ذكر أطراف أخرى على علاقة بالقمح الفاسد ، من بينهم موردون خواص وموظفون كبار في الدولة.

لتثير بعد ذلك فضيحة النفايات الإيطالية ضجة كبير داخل الرأي العام التونسي،لتطيح بشخصيات عليا في الدولة، حيث تم إعفاء وزير الشؤون المحلية والبيئة مصطفى العروي، من مهامه، كما تم إيقاف 12 شخصا، من بينهم مدير الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ومدير ديوان وزارة البيئة ومديرون في الوكالة الوطنية لحماية المحيط، ومسؤولون في الجمارك، بعد أن تم الكشف عن شحنة تضم أطنانا من النفايات المنزلية القادمة من إيطاليا نحو ميناء سوسة (شرقي تونس)، بهدف التخلص منها بطريقة غير قانونية في إطار صفقة توريد فاسدة تحت غطاء النفايات القابلة للتدوير.

ثم ليكشف النقاب لاحقا عن تجاوزات في الحملات الانتخابية لسنة 2019 وذلك بعد أن سلمت دائرة المحاسبات رئيس الجمهورية في نوفمبر الماضي، التقرير

احتلت تونس المرتبة 69 عالمياً ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

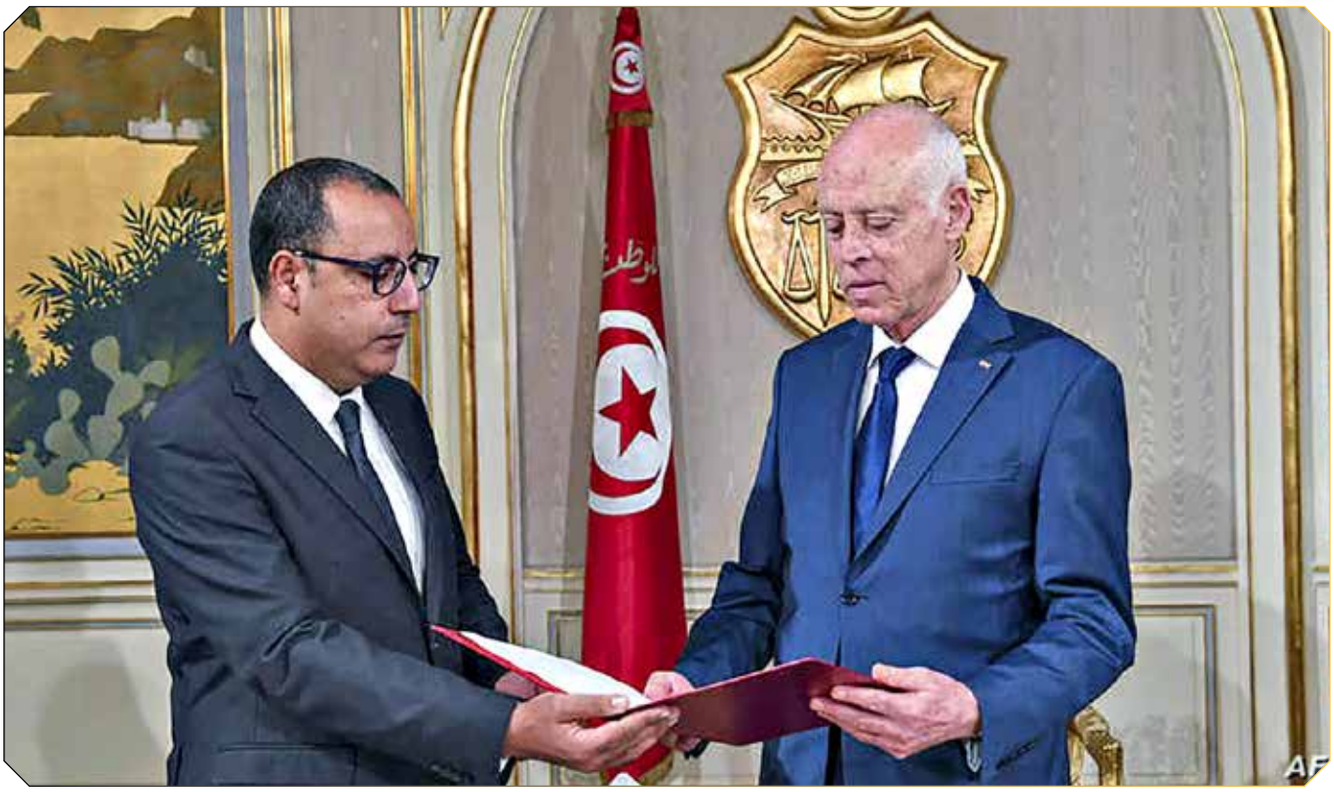

العام حول نتائج مراقبة تمويل تلك الحملات.

وفي حربها «المزعومة» على الفساد سعت الدولة التونسية إلى ردع بعض الشخصيات البارزة بالبلاد على غرار رجل الأعمال شفيق جراية الذي تم إيقافه بتهمة «تدليس عقود بيع أملاك مصادرة»، ليتم الجكم عليه خلال هذه الأيام بـ 10 سنوات سجن، ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي الذي تم إيداعه في السجن، في قضية التهرب الضريبي وتبييض الأموال التي رفعتها ضده منظمة «أنا يقظ» في سنة 2016، على خلفية رصد 143 مليون دينار مجهولة المصدر، وسامي الفهري صاحب قناة الحوار التونسية الذي تم إيقافه في قضايا الفساد هذه تتعلق بشركة «كاكتوس برود» المتهمة بالاستيلاء على أموال التلفزيون الرسمي قبل 2011 كما تتالت المطالب برفع الحصانة عن عدد من النواب تتعلق بهم قضايا فساد.

وطالت شبهات الفساد وزراء حكومة هشام المشيشي بعد التعديل الذي أجراه بداية 2021 والتي اعترض عليها الرئيس التونسي قيس سعيد بشدة مفيدا أنه يخالف الدستور الذي يقضي التشاور في التعديل ومؤكدا أن بعض الوزراء الجدد تدور حولهم شبهات تضارب مصالح. من جهته أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتونس،أن بعض الوزراء في الحكومة الجديدة تحوم حولهم شبهات فساد دون الخوض في التفاصيل .

من جانبها وصفت منظمة «أنا يقظ»،التعديل الوزاري المقترح بأنه تعديل يضم أسماء مشبوهة مثيرة للجدل تم اعتمادها في إطار حسابات حزبية وسياسية، متهمة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، بعدم الاتعاظ من أخطاء سابقيه، مذكرة إياه بأن تضارب المصالح كان السبب المباشر في استقالة حكومة إلياس الفخفاخ. وشددت المنظمة على ضرورة التحري، والتأكد

> ملف الفساد في تونس ثقيل ولا ينفك يعود إلى الواجهة في كل محفل ليعرقل مساعي الدولة التونسية للخروج من بوتقة الأزمات والتراجع الرأسي الحاد لكل مقومات التنمية والإصلاح.

من حسن اختيار أعضاء الحكومة، والابتعاد عن التعيينات التي وصفتها المنظمة بالمشبوهة وتكرّس فكرة الحصانة السياسية.

تعتبر الملفات الآنف ذكرها مجرد عينات من الفساد المستشري بالبلاد والذي اتخذ أوجها عدا وطال كل القطاعات حتى الاجتماعية منها والتي تهدد حياة المواطن التونسي البسيط على غرار سقوط طفلة صغيرة في بالوعة للصرف الصحي، نظرا لمخالفات الفساد في صيانتها وسقوط شابة في منشأة مائية لتصريف مياه الأمطار، ووفاة طبيب مقيم في أحد المستشفيات ، نتيجة اهمال وفساد في صيانة المصعد، والحالات كثيرة ومتعددة وربما «لاتحصى» راحت ضحايا الفساد والإهمال ونهب المال العام.

يعتبر كل مجال في تونس فرصة للفساد والإستغلال، فحتى الجائحة الوبائية جراء فيروس كورونا طفت حولها ملفات فساد كثيرة بدءا بالتحاليل المزيفة والباهضة الثمن وصولا إلى المحسوبية في أولوية التلقيح و قد كشفت التقارير المتوفرة وفق منظمة أنا يقظ، أن الفساد منتشر في جميع مراحل الاستجابة لكوفيد -19، من الرشوة إلى اختبارات كوفيد -19، والعلاج، والخدمات الصحية الأخرى، إلى الصفقات العمومية من الإمدادات الطبية والتأهب لحالات الطوارئ.

وفي هذا الجانب لفتت أنا يقظ الي غياب الشفافية المطلقة من قبل وزارة الصحة في إدارة أزمة كوفيد -19 منذ بدايتها وعدم نشر البيانات الصحية بشكل مفتوح، معتبرة أن ذلك يعيق تقدم دراسات الوضع الصحي في تونس بشكل علمي وموضوعي.كما أكدت المنظمة غياب الشفافية والمعلومة المحينة في التصرف في صندوق ،1818 ، صندوق تبرعات ساهم بها المواطنون التونسيون لمجابهة فيروس كورونا، وهو ما من شأنه مزيد إضعاف ثقة المواطنين في المرفق العمومي.»

من جانب آخر وكوجه آخر للفساد، راجع البنك الدولي قيمة قرض ممنوح لتونس لتمويل مشروع «التصرّف المندمج في المشاهد الغابيّة» من 93 مليون أورو إلى 48 مليون أورو تبعا لضعف الإنجاز والفساد، وفق وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية بالنيابة، محمّد الفاضل كريّم، حيث كشف أنّ عمليّة التقييم خلصت إلى أنّ المشروع لم يقم باستهلاك الأموال المخصّصة له وأن انجاز مختلف مراحله، لم تتجاوز إلى حدود شهر أفريل 2020 نسبة 9،6 بالمائة.

هي بعض أوجه الفساد الذي ينخر البلاد التونسية ويتسبب في أسوأ آزماتها على الإطلاق إذا تقف البلاد في أخطر منعرجات الإفلاس والإنهيار الاقتصادي،إضافة إلى تدهور المقدرة الشرائية للمواطن وسقوط الكثير من الفئات تحت خط الفقر في ظل جائحة عالمية عصفت بأعتى الدول والإقتصادات، تحت غطاء ومشهد ساسي عام متوتر ومفكّك.

** طالت شبهات الفساد وزراء حكومة هشام المشيشي بعد التعديل الذي أجراه بداية 2021 والتي اعترض عليها الرئيس التونسي قيس سعيد بشدة

** كشفت التقارير المتوفرة وفق منظمة أنا يقظ، أن الفساد منتشر في جميع مراحل الاستجابة لكوفيد-19، من الرشوة إلى اختبارات كوفيد-19.

محلل اقتصادي ليبي

تونس تسعى لايجاد مصادر تمويل مالية

حوار/ همسة يونس

أجرى رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، في 23 مايو 2021 زيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس، على رأس وفد كبير يضم 4 وزراء، ومحافظ البنك المركزي، ورؤساء المنظمات الوطنية، إضافة إلى 100 رجل أعمال، في زيارة تحمل طابعا اقتصاديا، وتعكس حالة التقارب بين البلدين. وقال المشيشي في ختام زيارته لليبيا، :»إن الزيارة التي أداها على رأس الوفد التونسي إلى ليبيا كانت مثمرة خاصة في إطار العلاقات الاستثنائية التي تجمع البلدين، وأنه تم خلالها الاتفاق مع رئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد الدبيبة على دفع الاستثمارات الليبية في تونس من خلال تذليل جميع الصعوبات أمام المستثمرين». ولمزيد من التفاصيل حول زيارة وفد الحكومة التونسية لليبيا ودلالاتها وانعكاساتها على المشهد الليبي كان لـ»بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الباحث والمختص في الشؤون الليبية والمحلل الاقتصادي عيسى رشوان، وإلى نص الحوار:

** كيف تابعتم زيارة رئيس الحكومة التونسية إلى ليبيا.. الأهداف وأبرز النتائج؟

زيارة الحكومة التونسية إلى الحكومة الليبية الآن سببها الرئيسي الأزمة المالية العاصفة التي تهدد بالانهيار المالي للدولة التونسية، أي أنها زيارة طارئة نتيجة ظرف خاص، مهما كانت الاخراجات الإعلامية لها من الطرفين. اما الأهداف كانت محاولة إيجاد مصادر عاجلة لتمويل موازنة الحكومة التونسية من خلال الحكومة الليبية.

وأبرز النتائج هي: -قرض، أو إعانة، أو وديعة، أو أي مسمي أخر يتم استخدامه أو توظيفه بقيمة أربعة مليار دينار ليبي سوف تقدم للحكومة التونسية كما وعدت الحكومة الليبية. تسهيل الإجراءات المصرفية بين البنك المركزي الليبي والبنك المركزي التونسي بالإفراج الأول على قيمة الاعتمادات المستندية المالية للتجار التوانسة الطرف الثاني والحكومة التونسية مقابل البضائع التونسية، أي دفع القيمة المالية لهذه البضاعة التونسية بشكل مستعجل وإتمام باقي الإجراءات لاحقا من خلال التثبت في أصل البضاعة ومدى مطابقتها للمواصفات. كذلك رفع القيود على الاعتمادات في دخول البضائع من تونس عبر الحدود البرية. كذلك البنك المركزي الليبي سيسمح بفتح اعتمادات للتجار التونسيين في ليبيا بعد أن كانت مغلقة، وهو ما سيساعد على نمو الصادرات التونسية وتدفق العملة الصعبة إلى الدولة التونسية بأكثر سلاسة من ليبيا. كذلك وجود توافق ورغبة مشتركة في تسوية المشاكل الآنية بين الدولتين وأولها المشاكل المتعلقة بالعبور والأموال المجمدة في الحسابات البنكية التونسية وحق التملك لليبيين في دولة تونس.

** زيارة الحكومة التونسية لليبيا سببها الرئيسي الأزمة المالية العاصفة في تونس.

** ماذا عن توقيت الزيارة -في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس- وما دلالات ذلك؟

التوقيت كان حاسم وإجباري لهم بمجرد قبول حكومة الدبيبة لهذه المقابلة تحت الاتصالات المكثفة بين حزبي الاخوان في كلا الدولتين، لأن العجز في سداد الحكومة التونسية للالتزامات النقدية التي عليها قد تطال مرتبات موظفيها وعدم قدرتها على سدادها في موعدها، مما قد يسبب نتائج كارثية على حزب الاخوان التونسي.

** ما أبرز الملفات التي طرحتها الزيارة؟

أبرز الملفات الملف الاقتصادي، والمصرفي، والإجراءات المالية بين البلدين، وملف العمالة التونسية في ليبيا، إضافة إلى ملف الاعمار ونصيب الشركات التونسية منه أو المساهمة فيه.

** ما التحديات التي قد تعرقل التعاون الليبي التونسي؟

التحديات التي قد تعرقل التعاون الليبي التونسي هي صعوبة تطبيق كل ما تم ذكره فالحكومة لم يتبق لها في الوجود الا بضعة أشهر وهي غير مخولة قانوناً بكل ما وعدت به الجانب التونسي.

**برأيك.. ما أبرز المكاسب الليبية والتونسية من هذه الزيارة؟

بالنسبة للجانب الليبي لا توجد مكاسب حقيقية واضحة الا إلى من هم في السلطة كدعاية سياسية وتسويق إعلامي دولي، أو الفاسدين من رجال الأعمال ومن هم في السلطة

** التكامل الاقتصادي الصحيح المنصف للطرفين يتم بتطبيق معايير الحكومة الرشيدة في التبادل التجاري.

لتدريب أكبر قدر من العملة الصعبة خارج البلاد، بالنسبة للجانب التونسي إيجاد مصادر تمويل مالية للدولة التونسية.

** كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بين ليبيا وتونس بما يعود بالنفع على البلدين؟

التكامل الاقتصادي الصحيح المنصف للطرفين يتم عبر تطبيق معايير الحكومة الرشيدة في التبادل التجاري بين الطرفين بشكل شفاف وواضح بعيدا عن المساومات السياسية الحزبية أو المصالح الشخصية لبعض الشخصيات ورجال الأعمال، وتتم على أساس اقتصادي صرف، وسياسات العرض والطلب الصحيحة.

كذلك معالجة ملف تهريب الوقود والمحروقات الليبية إلى الأراضي التونسية بعلم الحكومة التونسية، ومعالجة التجاوزات المالية في ملف علاج الليبيين في المستشفيات التونسية... الخ.

وهناك نقاط أساسية جوهرية، عالقة يتم تجاوزها أو التغاضي عنه، بسبب استفادة طرف من الأطراف منها بشكل مجحف بسبب ضعف وهشاشة الدولية الليبية الحالية. وما نراه الآن هو مجموعة من رجال الأعمال والتجار، هم من يحركون المشهد تحت اسم التكامل الاقتصادي. وعندما تتم معالجة النقاط الجوهرية السابقة، في شكل من أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري سينجح تلقائيا بدون أي عقبات تذكر.

** برأيك.. من المستفيد الأكبر من عملية إعادة الإعمار ليبيا أم تونس؟

طبعا تونس، فيتم تشغيل العمالة التونسية في الأراضي الليبية مما يخفف الضغط الأمني على أجهزة الأمن التونسية بسبب الشباب العاطل عن العمل. كذلك هناك موارد مالية بالعملة الصعبة تدخل إلى الجانب التونسي

** تونس المستفيد الأكبر من عملية إعادة الإعمار وليس الجانب الليبي.

من الحوالات المالية للعمال التونسيين، بالإضافة إلى عمل الشركات التونسية المختلفة خارج الأراضي التونسية مما يجلب الكثير والكثير من الإيرادات غير المباشرة.

اما الجانب الليبي فهو المستفيد الأقل من هذه العملية مقارنة إذا تم التعاون مع شركات عالمية أقوى ومتقدمة في أغلب المجالات وقادرة على التنفيذ والالتزام بمواعيد التنفيذ .

** ماذا بشأن مشروع المنطقة الحرة للتبادل التجاري وانعكاسها على البلدين؟

هذا المشروع من الصعب جدا أن يرى النور بسبب تضرر الجانب التونسي منه، فلا يعقل أن تتنازل الجمارك التونسية عن إيرادات إعادة التصدير إلى ليبيا بسهولة.

كلمة أخيرة...

شدتنا هذه الاقتباسات العميقة من تصريحات الطرفين وهي «أكد المشيشي خلال اللقاء الصحفي المشترك الذي جمعه مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة التزام بلاده بتحرير المبادلات التجارية وتنقلات الأشخاص ورؤوس الأموال من وإلى ليبيا».

«وأكد الدبيبة أن ليبيا ستقف إلى جانب تونس في المجال الاقتصادي خاصة على أثر جائحة كورونا، واعدا إياها بتوفير كمية هامة من اللقاحات ستوجه إليها فور الحصول عليها، إلى جانب إرسال كميات هامة من المستلزمات الطبية للمستشفيات التونسية في الجنوب التونسي.»

ونقول إن هذه التصريحات من الطرفين لا يمكن أن تكون منطقية وتكشف بشكل واضح حقيقة هذا الاحتفال الإعلامي، فتونس تحرر تنقل الأموال من ليبيا إليها بدون عقبات، والدبيبة يعدهم بإعطائهم لقاح ضد الكورونا -الشعب الليبي نفسه لم يتحصل عليه- ولذلك نسأل الله عز وجل أن يكون القادم أفضل للشعبين الليبي والتونسي كمواطنين -وليس كحكومات- وبأن يجدوا خيرا من هذا التبادل والتعاون وأن يتم بطريقة صحيحة.

** التكامل الاقتصادي الصحيح المنصف للطرفين يتم بتطبيق معايير الحكومة الرشيدة في التبادل التجاري.

الترجمان:

المرحلة القادمة ستفرض تغيير الدستور في تونس

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان أن الدستور القائم في تونس يتسم بالفشل مبينا في مقابلة مع بوابة إفريقيا الإخبارية أن المرحلة القادمة ستفرض تغيير هذا الدستور الهجين الذي وجد لتبرير الفشل وخلق الأزمات.

إلى نص الحوار:

** برأيك ما أبعاد الخلاف المحتدم بين الرئيس التونسي ورئيس الحكومة؟

الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة انطلق أساسا من رفض رئيس الجمهورية لتوجهات رئيس الحكومة بتغيير وإدخال خمسة وزراء جدد مدعومين من الحزام السياسي للحكومة (حركة النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة) وعليهم شبهات فساد وتضارب مصالح هذا هو أساس الخلاف حيث أن رئيس الجمهورية يقول إنه لن يقبل بوزراء عليهم شبهات فساد وتضارب مصالح في نفس الوقت الذي كان فيه البرلمان قد طالب بإقالة رئيس الحكومة الأسبق إلياس الفخفاخ بتهمة تضارب المصالح وبذلك فإن رئيس الجمهورية الذي طالب رئيس الحكومة الأسبق بالاستقالة لن يقبل بتعيين وزراء تحوم حولهم شبهات.

** الرئيس التونسي رفض عدة مرات قوانين وقرارات اتخذها البرلمان.. فكيف يمكن لذلك أن يؤثر على عمل المؤسسات في البلاد؟

رئيس الجمهورية رفض ختم مشروع قانون واحد أقره مجلس النواب يخص المحكمة الدستورية التي أقرها دستور تونس 2014 فالدستور قال صراحة إنه على مجلس النواب أن يقيل ويعين أعضاء المحكمة الدستورية في أجل أقصاه سنة من تاريخ إقرار هذا الدستور أي أنه كان يجب أن تقر قبل نهاية 2015 وبالتالي فإن مجلس النواب هو من خرق الدستور ولا يمكن التمادي بهذا الأمر لذلك أعاد نص القانون وهناك أزمة حقيقية في تفسير هذا النص وتكمن الصعوبة اليوم في كيف سيتم حل هذا المشكل الدستوري في ظل غياب المحكمة الدستورية.

** تشكيل المحكمة الدستورية لا يمكن أن يتم جراء الخرق الخطير في الدستور الذي قام به مجلس النواب منذ 2015 حيث عطل تنصيب المحكمة الدستورية وانتخاب أعضائها.

الانسداد السياسي في المشهد التونسي هو ما يؤخر تشكيل المحكمة الدستورية فكيف تنظر إلى آفاق تجاوز هذا الأمر؟

تشكيل المحكمة الدستورية لا يمكن أن يتم جراء الخرق الخطير في الدستور الذي قام به مجلس النواب منذ 2015 حيث عطل تنصيب المحكمة الدستورية وانتخاب أعضائها وبالتالي يوجد اليوم تحدي دستوري قانوني لتجاوز هذا الإشكال في النص الدستوري الأمر الذي يستدعي تحويرا في الدستور وهو ما يتطلب استفتاء وجملة من الإجراءات القانونية وهذا الإشكال ناتج عن المناكفات السياسية بمجلس النواب السابق 20144-2019وليس رئيس الجمهورية الذي لم يكن له وجود أو مؤيدين في مجلس النواب السابق.

رئيس الجمهورية دعا إلى حوار وطني يهدف إلى إصلاح المؤسسات العمومية.. إلى أي مدى يمكن لهذا الحوار أن يسهم في رأب الصدع؟

الحوار الوطني يجب أن لا يكون تكرارا للحوار الذي جرى في 2016 وتسبب في كل الكوارث التي تعيشها تونس فالحوار الوطني ليس هدفا وإنما وسيلة لإخراج البلاد من الأزمات التي تهددها وأكبر تهديد تواجهه تونس حاليا هو انتشار حالة الفساد والفوضى الحكومية التي تسبب بها سوء إدارة الحكومة في تونس خلال السنوات الماضية وللإسف فإن الدستور ميع السلطات وبالتالي يجب أن يعمل الحوار الوطني على إيجاد مخرج للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن دستور فاشل قاد تونس إلى هذه المهالك.

أكبر تهديد تواجهه تونس حاليا هو انتشار حالة الفساد والفوضى الحكومية التي تسبب بها سوء إدارة الحكومة في تونس خلال السنوات الماضية.

في ظل غياب الحوار بين الأطراف المتصارعة إلى أي مدى يمكن للقانون أن يحسم الصراع في ظل عدم وجود محكمة دستورية؟

رئيس الجمهورية بحكم أنه استاذ قانون دستوري فهو

الوحيد المخول والمؤهل لإيجاد تفسير متطابق مع روح ونص الدستور ومع ما ارتكب من مخالفات لهذا الدستور من قبل الأطراف السياسية وبالتالي فإن قضية المحكمة الدستورية قضية لن يتم إحراز تقدم فيها بسبب المخالفات السياسية والقانونية التي ارتكبتها عن عمد حركة النهضة وحركة نداء تونس عندما كان شريكا في الحكم بعد انتخابات 2014.

الخلافات في تونس بدأت تظهر منذ إقرار الدستور الذي نص على نظام سياسي هجين بين البرلماني والرئاسي... هل ترى في الأفق حلا لهذه الخلافات؟

الجميع يتفق أن هذا الدستور أفشل ما يمكن أن ينتجه نظام سياسي في العالم وأعتقد أن المرحلة القادمة ستفرض تغيير هذا الدستور الهجين الذي لا يمثل شئ فقد وجد لتبرير الفشل وخلق الأزمات وأعتقد أن المرحلة القادمة ستشهد تمكين الشعب من الاختيار بين دستور يتبنى الديمقراطية البرلمانية أو دستور يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات لإدارة الشأن العام ضمن ضمانات دستورية لا يمكن المساس بها حتى لا يتم تكرار تجارب الدكتاتوريات السابقة

** المرحلة القادمة ستشهد تمكين الشعب من الاختيار بين دستور يتبنى الديمقراطية البرلمانية أو دستور يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات لإدارة الشأن العام.

** كيف تؤثر هذه الأوضاع على حياة المواطن اليومية؟

قضية الأوضاع السياسية وتأثيرها هي قضية فشل إدارة الحكم والأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي تعيشها تونس فالحكومة لم تستطع أن تحقق أي شئ وهناك أزمة اقتصادية خانقة وعجز حتى عن التفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض لدفع الأجور فالقروض في تونس لا تهدف لإقامة مشاريع وجلب الاستثمارات وتحقيق فرص التشغيل وإنما لدفع الأجور وبطبيعة الحال فإن هذا الفشل ينعكس بشكل كبير على الأوضاع الحياتية للمواطن من غلاء في الأسعار وبطالة وبالتأكيد فإن تراكم الفشل يؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن.

** ما التنازلات المطلوبة للخروج بتونس من هذا النفق؟

القضية ليست مطالبة بتنازلات بل إن هناك حاجة لتصويب هذا المسار الذي قاد تونس لعشر سنوات من الفشل فتونس بلد على حافة الإفلاس والشهر القادم قد يتم تصنيفه من مؤسسات التصريف المالي في المستوى C سلبي أي أنها دولة عاجزة فاشلة لا يمكنها حتى شراء منتجاتها الغذائية لأن رسائل الضمان البنكي لديها لم تعد معتمدة وهذه الأزمات تحدث في ظل عدم اهتمام أعضاء مجلس النواب والسياسيين بإنقاذ ما يمكن إنقاذه فهناك إصرار على الفشل

** إلى أي مدى يمكن القول أن الديمقراطية في تونس أصبحت مهددة؟

تهديد الديمقراطية ينتج عن إفقاد المواطنين إيمانهم بهذه التجربة فالجوع والفقر والبطالة والفساد أعداء التجربة الديمقراطية ويشكلون تهديدا لها لأن هذه التجربة كان الأمل منها أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس وليس أن تجعل من مجموعة فاسدين ولصوص مسيرين للأوضاع الاقتصادية في تونس فيوجد في البلاد اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي يحرك الدولة لحساب شخصيات مشبوهة وشخصيات لا علاقة لها بالوطنية أو الانتماء لتونس إنها عصابات تهريب وإتجار بالمخدرات تقوم باستغلال الأوضاع في تونس لتحقيق مكاسب على حساب الشعب.

كاريكاتير

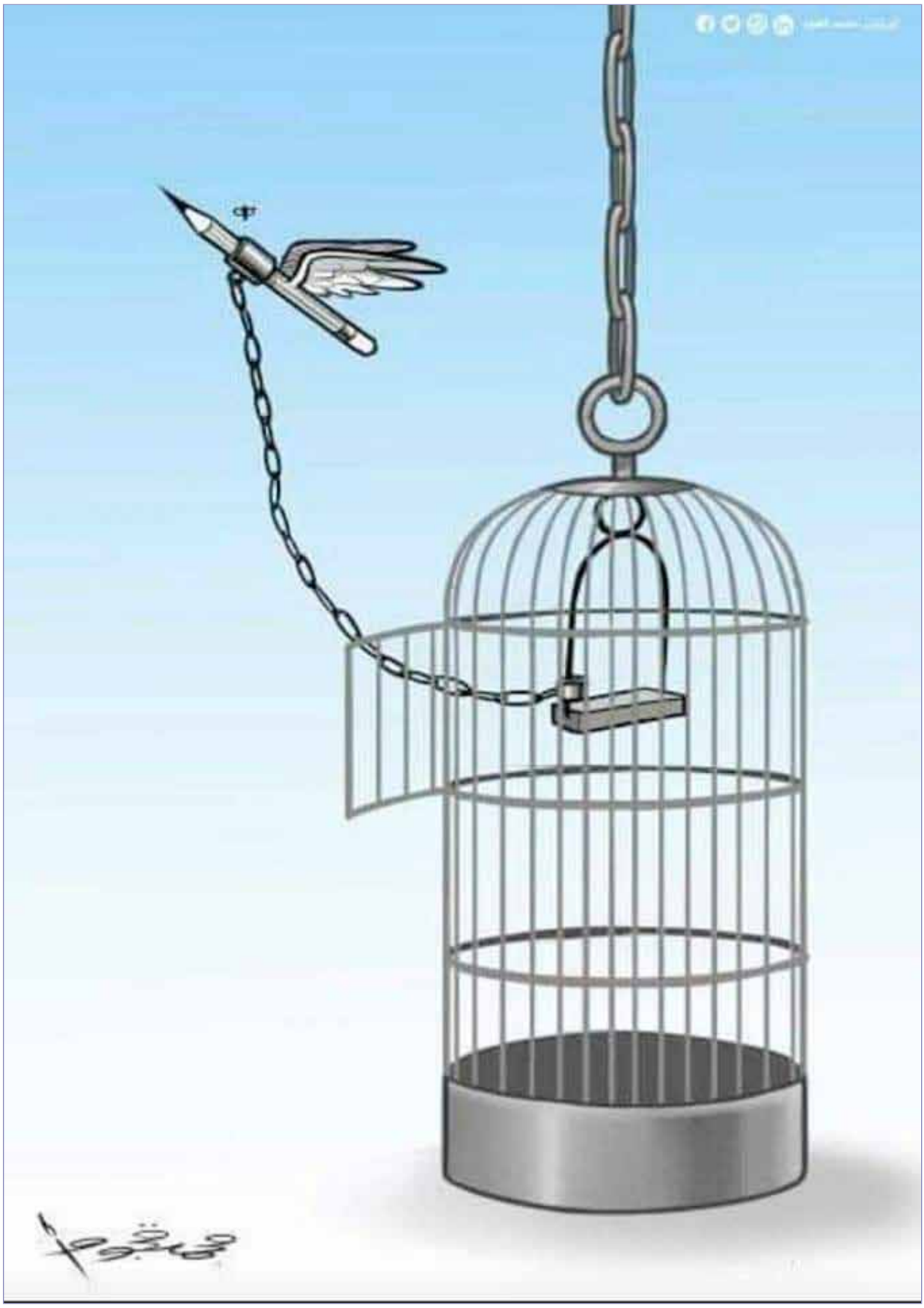

محمد قجوم